# الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية

د. كـــتوش عاشور *
د. بلعزوز بن علي **
جامعـــة الشلف

**Résumé :**

**Le gaz naturel algérien et les enjeux du marché gazier**

En raison de sa disponibilité et de sa qualité d'énergie propre, l'intérêt pour le gaz naturel en fait un enjeu économique vital dans le processus de globalisation énergétique. Le gaz naturel est désormais considéré comme une énergie de premier choix pour le 21eme siècle. De ce fait, l'avenir énergétique de l'Algérie réside bien dans le gaz naturel, tant pour les besoins domestiques que pour les exportations ou encore pour les industries gazo-chimiques, en naval de cette matière première stratégique. Cette donnée est incontournable pour au moins les deux décennies de ce siècle, et l'exploitation des champs gaziers revêt une importance capitale pour l'Algérie et ses partenaires, mais aussi pour tout le pays.

Le gaz naturel a été la source d'énergie qui a connu le taux de croissance le plus élevé durant les trois dernières décennies. Les évaluations convergent pour confirmer la tendance de la forte pénétration du gaz, notamment sous sa forme GNL, dans les différents usages.

Les marchés gaziers subissent des transformations profondes, en particulier en Europe à cause du mouvement de dérégulation. Par ailleurs on observe une large croissance du commerce international du GNL et les marchés sont moins régionalisés.

Il est donc impératif de prendre en ligne de compte toutes les facettes de cette énergie propre qui va devoir jouer un rôle déterminant dans la région, tant dans le développement économique et social des pays limitrophes, que dans les relations politiques et sécuritaires.

* دكتور بدرجة أستاذ محاضر بقسم العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الا جتماعيـــة و الإنســـانية جامعـــة الشلف. kettouche_achour@yahoo.fr
** دكتور بدرجة أستاذ محاضربقسم علوم التسيير .كلية العلوم الا جتماعية و الإنسانية جامعة الشـــلف. belazzouz_benali@yahoo.fr

## مقدمـــة

لقد تميز القرن العشرون – و خاصة خلال النصف الثاني منه – بكونه عصر البترول و الغاز، فهما مصدران أساسيان للطاقة و الحركة و التصنيع. وإذا كان البترول والغاز من الموارد الاستراتيجية العالمية فإنهما لا يخلوان من التعقيد أحياناً، و يتطلب معالجة مشاكلهما الكثير من الخبرة و التجربة ... و لم يعد البترول و الغاز مصدر للطاقة الرئيسي للمواصلات فحسب، و لا طليعة مصادر الطاقة المستهلكة في العالم لقيام الحياة الصناعية و الاقتصادية الحديثة، و لا مادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية المختلفة، بل ينبوعا لمشتقات تبلغ الآلاف و تشكل عماداً لأكثر من 60 % من الصناعات و المهن الأساسية المختلفة في العالم [1].

غير أن صناعة البترول و الغاز تتميز بخصائص عدة تجعل من هذه الصناعات في مجموعها منفردة عن غيرها من الصناعات التقليدية . فإن هذه الخصائص تؤثر بالضرورة في المنهج الذي يسلكه المتخصصون في معالجة هذه الصناعة، و في مقدمة تلك الخصائص ضخامة رأس المال المطلوب للاستثمار في عمليات الاستكشاف و تسهيلات الإنتاج، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبط بعمليات التنقيب و الحفر، و بما يفوق قدرات الدولة على المستوى الوطني، و خصوصية النضوب للمورد خلال فترة زمنية محدودة . و إلى جانب كل هذا فهناك الارتباط الوثيق بين هذه الصناعة والنشاط الدولي البترولي الدائم التطور و المتلاحق في التقنية لوسائل البحث و الاستكشاف والتنقيب، و في انفتاح كامل للاستفادة من نتائج الأبحاث و التطوير التي تديرها و تمولها كبرى شركات البترول العالمية في مجالات الأنشطة المختلفة لهذه الصناعة و بما يفوق أحياناً قدرات الدول المختلفة والحكومات [2]... فبديهي أن يتم مراقبة و متابعة ما يتردد عن المحروقات بشكل عام و احتياطاتها واكتشافاتها و عائداتها، وخاصة

مستقبل الغاز الطبيعي بعد التوسع الملحوظ في استخداماته في مجالات عديـــدة، ابتداءً من الكيمياء العضوية و آخرها وسائل النقل العام و الخاص.

كما أنه من المعروف أن أي نشاط في ميدان التحريات و التنقيب قد يؤدي إلى اكتشاف البترول أو الغاز أو كليهما معاً، و بالتالي البدء بالإنتاج. إلا أن ظروف الغاز تختلف عن ظروف البترول في المراحل اللاحقة. ففي الوقت الذي يتصف فيه البترول بالقابلية التجارية في السوق العالمية و بسهولة، نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية لحقول الغاز و لا يمكن تخزينه، و بالتالي لا يمكن الحديث عن الاستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع وتسويق و كذلك مصانع تمييع. و أن ذلك يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا سواء على صعيد تكاليف النقل بأنابيب أوعلى صعيد التمييع و النقل البحري. فإن إشكالية الاستثمارات الضخمة المطلوبة مسبقا تعيق استخدام الغاز ما لم يتوافر له حالة قاعدة ارتباط واسعة بالاقتصاد الوطني و تأمين أسواق خارجية بأسعار ملائمـــة [3]. و هنا تشير بعض الإحصاءات أن صناعة الغاز بشقيها تتطلب استثمارات ذات كلفة عالية تتراوح من 10-15 مرة أكثر من كلفة استغلال النفط [4].

إلا أن التطور التكنولوجي الملاحظ في الآونة الأخيرة لا سيما في ميدان التكرير والتمييع والنقل بواسطة الناقلات الخاصة، يبشر بصناعة غازية مزدهرة و بأسواق قارية للغاز الطبيعي. مما يضمن تنمية و تطوير اكتشافاته وتشجيع استخداماته على نطاق واسع، و كذا تغيير نمط و هيكل استهلاك المنتجات البترولية . فلقد دخل الغاز الطبيعي في هذه الآونة مجالا جديدا يلعب ضمنه دورا هاما في الاقتصاد الوطني كمورد للطاقة، و في قيام صناعات استراتيجية هامة تعتمد أساساً عليه كمصدر للمادة الخام و الطاقة معاً، والمساهمة في المحافظة على البيئة و خفض معدلات التلوث تماشيا و الاتجاه العالمي في هذا الصدد لكونه مورد نظيف لا يترك عند حرقه أية رواسب كبريتية ضارة.

و لقد عرفت الجزائر المستقلة من جهتها تاريخاً حافلا في المجال الغازي، فلها ما تزخر به في هذا المجال لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي ( 4.500 مليار متر مكعب )[8]، و محاولة ترشيده خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية، من خلال مختلف استعمالاته كمورد للطاقة وكمادة أولية للخلاصة الكيماوية و كمنتج متجه للتصدير...

و مع ملاحظة تطوير الصناعة الغازية في الآونة الأخيرة بعد الاكتشافات الجديدة التي عرفتها الجزائر، و الاستثمارات الضخمة المرصدة لذلك، و التجهيزات القائمة و المشاريع التي تنتظر التحقيق و الشراكة القائمة مع مختلف الشركات البترولية العالمية، فإن استعمال الغاز الطبيعي محليا وتصديره يعتبران من أهم ملامح مرحلة الانطلاق التي سوف تبدأ مع بداية القرن الحادي و العشرين، خاصة بعدما شهدت الحقبة الماضية كثيراً من الاهتمام على المستوى العالمي بأوضاع الغاز الطبيعي من خلال إعادة تقييم الاحتياطات، و توجيه الاستثمارات لمزيد من الاكتشافات و التنمية، و ذلك مع زيادة الاهتمام الدولي المطروح بالحفاظ على البيئة كوقود نظيف للطاقة من جهة، و إلى تأمين استمرار الإمداد بالطاقة (الغاز الطبيعي) بديلاً للبترول الخام من جهة أخرى.

و تدل معظم التأشيرات أنه من المنتظر أن يكمن المستقبل الطاقوي للجزائر في الغاز الطبيعي، سواء على مستوى الاحتياجات المحلية ( الداخلية) أوالتصدير، وخاصة على مستوى الصناعات الغازية - الكيماوية في مصب هذه المادة الأولية الإستراتيجية . و تشير التقديرات أن هذه المعطيات جديرة بأخذها في الاعتبار خلال السنوات الأولى للقرن الحالي ( لأكثر من 20 سنة منذ بداية هذا القرن)و عليه سوف تكتسي عملية استغلال الحقول الغازية من قبل الشركة الوطنية " سوناطراك أهمية بالغة ليس للمؤسسة نفسها و عملائها فحسب بل لكامل البلد.

فاعتماداً على ما سبق و مسايرة للأوضاع الغازية الراهنة، سنحاول من خلال هذا المقال تحليل آفاق تطور الصناعة الغازية الجزائرية و استراتيجيتها ضمن إبراز الرهانات الممكنة للسوق الغازية، عبر المسار التاريخي لظاهرة بروز هذه السوق و مدى تطور تقديراتها خلال سنوات 2000، مع تحليل الأهمية المولاة للغاز الطبيعي المميع و أقلمة الأسواق الغازية وفقاً للتطورات الإقليمية للتجارة الدولية له (GNL).

## أولاً : ظاهرة بروز السوق الغازية

تحليل هذا الجانب من الدراسة يقودنا إلى تحديد بروز السوق البترولية من جهة ثم السوق الغازية من جهة أخرى باعتبارهما المحرك الاقتصادي الأساسي للتنمية الاقتصادية العالمية.

فبعد ظهور الثورة الصناعية ( لا سيما في إنجلترا ) برز الاحتياج المتزايد من الطاقة مصاحبا التنمية الاقتصادية التي أكدت ولادة الطاقة الحفرية ( الفحم - البترول) ضمن سوق ضخمة مغيرةً بذلك الحدود السياسية لمئات الدول، ومعلنةً حروب دامية سجلها تاريخ الإنسانية ...

فبعد إحلال المحروقات ( البترول و الغاز) و استيلائها على عرش موارد الطاقة، أصبحت تمثل في نهاية الخمسينات 50 % من موارد الطاقة العالمية [5]. مما وضعها في نفس الحقبة في المرتبة الأولى من حيث موارد الطاقة في العالم، وفرضت استراتيجية عالمية في تنويع مناطق التموين لا سيما في الدول الاستهلاكية التابعة للحقول الخارجية. و تجدر الإشارة أن في هذه الحقبة بالذات تم اكتشاف حقول حاسي مسعود و حاسي الرمل في الجزائر المستعمرة و حقول أخرى في أفريقيا (ليبيا، الغابون، نيجيريا ... ).

و بعد التفطن للأسعار المتدنية للمحروقات و التي شجعت في اتجاه واحد التطور الاقتصادي العالمي، مع إفراط فاضح لهذه الموارد الناضبة، و بغية

الدفاع عن المصالح – التي تظهر متعاكسة – للدول المنتجة و الدول المستهلكة، قامت منظمتان ( الوكالة الدولية للطاقة، و منظمة الدول المصدرة للبترول ) في هذا المجال بالبحث عن نقاط التقارب في إطار الحفاظ على المصالح المشتركة . وحينها تجلت فترة من الصراعات بلغت ذروتها سنة 1973 حيث ارتفعت أسعار البترول بأربع أضعاف خلال ثلاث شهور، و بلغت حينها إيرادات صادرات الدول المصدرة للبترول ( الأوبيك ) 130 مليار دولار.

و عرفت بالمثل سنة 1980 تعديلاً ثانيا أدى بارتفاع سعر البرميل من البترول الخام إلى 40 دولار مما سمح بتسجيل رقم 290 مليار دولار كإيرادات صادرات الدول المصدرة للبترول . غير أن هذه الطفرة لم تدم طويلا، بحيث عرفت سنة 1986 تقهقرا في مستوى الأسعار مما أدى إلى تسجيل رقم 70 مليار دولار صادرات هذه المنظمة، أي ما يقابل تدني بنسبة 80 % قياسا بسنة 1980.

و اتباعاً للتسلسل التاريخي تجدر بنا الإشارة إلى أن عقب انخفاض أسعار البترول سنة 1998 قد ظهر بوضوح مدى الأهمية المولاة للتعاون بين الدول المصدرة للبترول سواء أعضاء المنظمة أو غير الأعضاء . و هو من الواضح أن أسعار منخفضة للمحروقات لا تشجع الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المستقبلي من جهة ، و من جهة أخرى يؤدي إلى تمركز الإنتاج في عدد ضئيل من المناطق، مما يستدعي تعارضا مع أهداف التنويع التي تطمح لها سياسة تأمين التموين.

فالتعاون بين دول الأوبيك و دول خارج الأوبيك يسمح بتخطي الصعوبات واسترجاع الأسعار إلى مستوياتها المعقولة. و قد ظهر ذلك جليا من خلال المنتدى المنعقد بالرياض سنة 2000 و كذا المنعقد بأوزاكا ( Osaka – Japon) سنة 2002 و الذين سمحا بالتقدم في سبيل حوار مثمر يأخذ بالاعتبار الحاجيات الأساسية لتنمية الدول المنتجة والهدف الأساسي لتموين مؤمّن للدول المستهلكة، مع مراعاة المساهمة في التنمية المستديمة لجميع الأطراف [6]...

و مسايرة لما سبق، تبقى العلاقة التي تربط البترول و الغاز قائمة حتى في وجود تباين في وتيرة تطورهما . هذا الاختلاف الذي يظهر من خلال الخصوصية في تحليل كل من هذين العنصرين الأساسين للإشكالية الطاقوية سواء من حيث البحث، الإنتاج، النقل، الاستهلاك، أو الأسعار.

فالسوق الغازية سوف تتبع لا محال مثيلتها البترولية بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينهما، و من خلال الاكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول ( حاسي مسعود) و الغاز ( حاسي الرمل ) في نهاية الخمسينات، استطاعت الجزائر أن تلعب الدور القيادي في المجال الغازي نظراً للأسباب التاريخية والجوارية، و الأسعار . فمشروع تصدير الغاز من حقل حاسي الرمل اتجاه أوروبا قد تم الشروع فيه أثناء حرب التحرير الوطنية بالرغم من جميع الصعوبات المعروفة. الأمر الذي يسمح بعد الاستقلال لشركة " سوناطراك " باكتساب تجربة متة و أكيدة في هذا المجال . كما أن مشروع إنشاء أول معمل للغاز الطبيعي المميع ( GNL) في بداية الستينات ( أي قبل الدول الأخرى بحوالي 20 سنة ) خاصة باللجوء إلى تكنولوجيا فريدة و متقدمة، يعكس حقيقةً الإرادة القوية في خوض غمار هذه الصناعة رغم كل الصعوبات التي واجهتها الجزائر آنذاك [7].

و باحتلالها المرتبة الأولى في مواجهة ما سبق، جعل من الجزائر المخبر الوحيد لمجمل التجارب في هذا المجال المتميز، سواء تعلق الأمر بتمييع الغاز، أوبنقله بواسطة البواخر الخاصة ( Les méthaniers ) أو تعلق الأمر بتحضير العقود القانونية و المالية التي تربط المنتجين بالمستهلكين ، فإن شركة سوناطراك كانت المؤسسة السباقة في فتح الآفاق التمهيدية ذات الأهمية البالغة، مهيكلةً بذلك السوق الغازية العالمية ...

و إذا اتجهنا في التحليل إلى لغة الأرقام من حيث الكمية نلاحظ أن السوق الغازية العالمية لم تسجل سنة 1970 سوى 45مليار م$^3$ منها 96 %

(حوالي 42 مليار م $^3$) تم نقلها بواسطة خطوط الأنابيب، و 4 % عبارة عن غاز طبيعي مميع ( GNL ) [5]. و بلغ هذا المستوى 121 مليار م $^3$ سـنة 1975 (13 مليار م$^3$ GNL ) ليصل حوالي 200 مليار م $^3$ بداية الثمانينيات ( 31 مليار م $^3$ GNL ). و تؤكد هذه الأرقام أن السوق الغازية اعتمدت في مجملها على الغاز الطبيعي في حالته الغازية.

أضف إلى ذلك أن المنافسة بين الغاز الطبيعي و البترول بدأت بوادرها تتجلى حينها في الميزان الطاقوي العالمي، اعتمادا على الأسعار المشجعة لإحلال البترول والمصادر الطاقوية الأخرى (سيما الفحم)، خاصة أنها تفتح مجـالات ممكنة لتنويع م فضل سواء من حيث استقرار السوق (عقود طويلـة الأجـل )، أومن حيث التوزيع الجغرافي للتموينات، بالإضافة إلى العامـل الأيكولـوجي باعتبار الغاز الطبيعي مورد طاقوي نظيف و نقي ...

## ثانياً: مدى تطور تقديرات السوق الغازية خلال سنوات 2000

تتسم السوق الغازية بمجموعة من العناصر الخصوصية التي تجعلها متميزة في بعض المناطق، و مشابهة تماما لباقي المنتجات في مناطق أخرى. هذه الخصوصيات يتم تحديدها على مستوى التعهدات المتبادلة ذات المدى الطويل التي تحاول السوق تطويرها بالإضافة إلى الاستثمارات المعتبرة. فالسوق الغازية إذن، و بعد ما نجح تطور فرع التمييع في فرض نجاعته على المستوى الدولي، استطاعت أن تميزه عن باقي المنتجات ذات الانتشار التجاري الدولي.

و من حيث الأسعار، تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة مركبة بين سعر الغاز الطبيعي و أسعار المنتجات الطاقوية لا سيما البترول و مشتقاته، تنعكس هذه العلاقات من خلال ربط سعر الغاز بسعر البترول ( Indexation ). غير أنه من غير المنطقي التفكير في وجود عقود توريد الغاز الطبيعي طويلة الأجل

(أكثر من 20 سنة ) بتحديد سعر ثابت لكامل فترة العقد. هذه النظرة تؤدي في العلاقات التعاقدية إلى وجود بنود للمراجعة الدورية للأسعار التي من شأنها إحداث توازن للقواعد التعاقدية وفقا للظروف السائدة سواء بالارتفاع أوالانخفاض للطاقات المنافسة...وباستثناء الكميات المتعاقد فيها، تسمح بشكل عام السوق الغازية بإعادة مراجعة الأسعار القاعدية، و علاقة ربط الأسعار (Formule d'indexation ) و كذا الإجراءات التي تساعد على المراجعة الدورية لهما.

و يكشف التحليل التاريخي لتطور أسعار الغاز الطبيعي على أن الاتجاه العام كان في ارتفاع تدريجي عبر الزمن مع اكتساب أهمية نسبية من شأنها تدعيم مصداقية الغاز الطبيعي في السوق العالمية مقارنة بالهزات المسجلة على مستوى السوق البترولية خلال سنوات 1973- 1980 (بالارتفاع) والسنوات 1986 –1992 (بالانخفاض)، خاصة في السوق الغازية المعتمدة على خطوط الأنابيب. هذه المصداقية من شأنها فتح آفاق إيجابية لسنوات 2000، و تأكيد الاتجاه المتنامي لتطور حساس و سريع للغاز الطبيعي في تلبية الطلب العالمي للطاقة. فإن الزيادة المرجحة لسعر الغاز الطبيعي من طبيعتها أن توجه هذا المورد داخل نموذج للاستهلاك الطاقوي بصفة مستديمة و متطورة.

و مهما كان شكل التصدير (أنابيب – سائل) فإن السوق الغازية مرشحة إلى أن تتوسع بشكل لا يستهان به. و هذا ما يؤكد الجانب الإيجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها المورد الإستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف و بتموين مستقر و دائم لأوروبا بأكملها، مما يوفر لها عدة مزايا، و يشجع تكاملها داخل الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية، كما يفتح مجالا في توسيع استغلال فرع الصناعة الكيماوية المعتمدة على الغاز الطبيعي. وفي هذا الإطار تسعى الجزائر دائما في ترسيخ استراتيجية تدعيم بناء خطوط

الأنابيب للحفاظ على الارتباط الدائم بين حقول الغاز في أقصى الجنوب والمراكز الاستهلاكية الممكنة و المحتملة.

هذه المجهودات الاستثمارية الضخمة المتمثلة في مجمل الشبكات التوزيعية والمركبات الصناعية و التحويلية، تفتح لا محال، بالإضافة إلى إعادة تثمين الغاز الطبيعي، آفاقاً واعدة لإنتاج وتطوير منتجات أخرى كالكُثافة وغاز البترول المميع، مما يسمح بتغطية الانخفاض المسجل أو المحتمل للبترول والحفاظ على مستوى التصدير من حيث الكمية للمحروقات أو زيادتها.

و عليه ينتظر أن تتحول الجزائر بقفزة نوعية من قائمة الدول المصدرة للبترول إلى قائمة الدول المصدرة للغاز. و هذا التحويل الإستراتيجي سوف يضع الجزائر في منأى عن التقلبات السائدة للأسعار (مثل ما شهدته السوق البترولية في سنوات 1980 - 1990).

و ما يمكن قوله بشكل عام، أن المجهودات المبذولة في إطار الصناعة الغازية لا يمكن إلا أن تضع الجزائر من خلال شركة سوناطراك في مقدمة خطوط السوق الغازية الواعدة مهما كانت الظروف الراهنة للمصادر الطاقوية المنافسة للغاز الطبيعي. فسواء تعلق الأمر بالنقل عبر خطوط الأنابيب أو بفرع التمييع، فإن السوق الغازية العالمية سوف تحتوي في طياتها رهاناً استراتيجيا يستلزم إعداد استراتيجيات معقدة و متطورة من شأنها تدعيم المصالح المشتركة بين المستهلكين، خاصة المسيطرين على شبكات التوزيع، و المنتجين. وفي هذا الإطار يعتبر البحث و التنقيب عاملا أساسيا لجملة من المستويات. فبالتعاون مع شركات أجنبية، تحاول شركة سوناطراك باستمرار تطوير عمليات التنقيب والكشف ومواصلة أهداف مكثفة ومركزة، و إضفاء سبل و قواعد جديدة للبحث من شأنها فتح آفاق للعلاقات الدولية و المساهمة في تقوية الاحتياطات الثابتة و تمديدها وفقا للاكتشافات المحتملة، و الاستثمار في هذا الاتجاه سيما

من خلال البحث و التنقيب سيكون بالتأكيد في مناطق جديدة و تحديدا الجهة الغربية من الصـــحراء [8].

### ثالثاً: الإستراتيجية الغازية للجزائر

إن سرد المسار التاريخي للإستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر عبر المراحل السياسية في تثمين طاقاتها الغازية، بشكل كامل و واسع [7]، لا يحتاجه هذا الجانب من الدراسة بالقدر اللازم. فيمكن إذن الوقوف هنا عند العناصر الأساسية التي طبعت بشكل مستمر هذا القطاع. و عليه فإنه من المعلوم أن التطورات التي عرفتها الساحة الوطنية مربوطة بشكل مباشر بكل المتغيرات التي طرأت على مستوى السوق الدولية للطاقة عموما و البترولية خاصة. فمنذ اكتشاف الحقل الغازي لحاسي الرمل، تغيرت المعطيات الطاقوية للجزائر بشكل هام إلى درجة إهمال العلاقة غاز / بترول في الحقبة الأخيرة من الواجهة الطاقوية للجزائر.

و بالفعل لوحظ التحول التدريجي من الدول المنتجة للبترول (سيما الجزائر) إلى الدول المنتجـــة و المصدرة للغاز الطبيعي و مشتقاته. و نعتقد أن هذه الحقيقة لم تضطلع بشكلها العفوي، و إنما جاءت وفقا لدراسة استراتيجية محددة عقلانيا أدت بالجزائر إلى خوضها على الأقل خلال الـــ 15 سنة المقبلة. وقد طُبقت هذه السياسة من خلال وضع جهاز إنتاجي وطني لطاقة وفيرة وبأسعار مغرية ( الغاز الطبيعي أو تحويلاته لطاقة كهربائية في المركبات الكهربائية).

هذه المعطيات ذات الأهمية البالغة سواء للمؤسسات الاقتصادية الوطنية أو المؤسسات الأجنبية المتواجدة عبر التراب الوطني، لم يتم تقديرها بقيمتها الحقيقية. فالمجهودات الجبارة المبذولة لربط شبكات التوزيع ( مؤسسات أومنازل داخل التراب الوطني) عبر القنوات مباشرة أو من خلال قارورات الغاز ( بوتان

و بروبان) تمثل عاملاً مهماً من الدرجة الأولى في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. و هي في نفس الوقت تشكل محوراً لا يستهان به لتثمين الموارد المالية عند مختلف منفذي الأعمال (Opérateurs) المتدخلين في العملية.

و باعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري (98 % من إيرادات الصادرات)، فإنه بمكان تحديد الإنتاج الطاقوي على أساس قدرته في توليد إيرادات التصدير. و لذلك تظل نتائج الاقتصاد الجزائري تقاس طبقا لإمكانياتها في بيع كميات هائلة أكثر للطاقة لا سيما الغاز الطبيعي في السوق العالمية. و من الواقعية اعتبار مشكل التبعية اتجاه السوق الدولية للطاقة كعامل بالغ الأهمية عند إعداد الإستراتيجيات المتوسطة المدى للجزائر. والبحث عن السبل و الوسائل في تقليص هذه التبعية تجد صداها عند كل مستويات اتخاذ القرار لدى السلطات الجزائرية، و كذا الإستراتيجيات المقترحة من قبل شركة سوناطراك نفسها.

ففي هذا الإطار بالذات تكمن العملية المزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب و من خلال فرع التمييع، بالرغم من أن الأولى هي الغالبة في تموين أوروبا الغربية والشرقية بحكم العوامل الجوارية للأسواق. بالإضافة إلى أن للجزائر تجهيزات للتمييع حيز التشغيل كفيلة بتموين الأسواق الأمريكية والآسيوية بالرغم من أن أسعار الغاز الطبيعي حاليا مرتبطة بأسعار الموارد الطاقوية الإحلالية الأخرى (سيما البترول). كما أن هذا الفرع (التمييع) يعكس الإرادة الشرعية لعملية التنويع، و ذلك بافتعال تثمين في المصب للغاز الطبيعي من خلال الصناعة الكيميائية المعتمدة عليه ( Industrie gazochimique).

و من خلال الطاقة التصديرية الحالية التي تفوق 60 مليار متر مكعب في السنة اتجاه أوروبا، منها أكثر من النصف في حالة سائلة ( GNL) [9]، تنوي سوناطراك الفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها

المباشرين لاسيما إنجلترا، هولندا، النرويج و روسيا. و بالفعل، و علاوة على الاستهلاك الوطني، تم تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي ابتداء من سنة 1996 من خلال خطوط أنابيب عبر البحر المتوسط " ترانس ميديتيرانية " ( Enrico Mattei ) إلى إيطاليا، و" المغرب – أوروبا " ( Pedro Duran Farell ) إلى أسبانيا و البرتغال.

و سوف تتضاعف هذه القدرة التصديرية عند مباشرة استغلال مشاريع خطي الأنابيب المبرمج تنفيذهما بالتوازي مع الخطين الحاليين، وهما مشروع (MEDGAZ) الرابط حقول الغاز بأسبانيا، و مشروع (GALSI) الرابط كذلك الحقول بإيطاليا عبر سردينيا. بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب (NIGAL) بين نيجيريا و الساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الأفريقية للطاقة و المنشأة في فبراير 2001 في الجزائر، و الذي يدخل في إطار إرادة الجزائر في تنمية التعاون الطاقوي في أفريقيا من خلال عدة مستويات من بينها المشاريع الثنائية أو المتعددة الأطراف بين دول أفريقيا و من ثمة يمكن أن يكون بمثابة مشروع استراتيجي لأوروبا أيضاً.

وطبيعي أن تتلقى مثل هذه المشاريع، من قبل جميع الأطراف، العناية اللازمة نظراً للارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي في هذه المنطقة على الغاز الطبيعي و الذي قفز من 350 مليار م$^3$ سنة 1992 إلى 480 مليار م$^3$ سنة 2000 ليصل حسب التقديرات إلى حوالي 600 مليار م$^3$ سنة 2010 و 900 مليار م$^3$ سنة 2030 [10] و عليه سوف يتضاعف مستوى الواردات من الغاز الطبيعي ليصل 625 مليار م$^3$ سنة 2030، الأمر الذي يسجل مستوى تبعية بنسبة 63% إلى آفاق تلك السنة مقارنة بنسبة 35% سنة 2000. فضمان الالتزام اتجاه تأمين تموين مستمر لأوروبا لا يمكن إجراؤه إلا في إطار تنفيذ مخطط صارم يهدف في المدى المتوسط إلى تكثيف أعمال البحث و التنقيب، رفع بشكل عام معدل

استرجاع الاحتياطات في حقول الاستغلال، تطوير الحقول المكتشفة وغير المستغلة، و أخيرا محاولة مضاعفة الطاقات التصديرية للغاز الطبيعي.

و سوف يستدعي هذا البرنامج الطموح رصد موارد مالية هائلة، وكذا تقنيات عملية متطورة، و بفضل مراجعة الإطار القانوني للجزائر، تستطيع شركة سوناطراك الدخول دائرة التعاون الدولي المتعدد الأشكال ...

## رابعاً: البعد الاستراتيجي و التجاري للغاز الطبيعي المسال ضمن السوق الغازية

نظراً لوفرته و خصوصيته كمورد طاقوي نظيف، يبقى الغاز الطبيعي يمثل الرهان الاقتصادي الحيوي ضمن إطار عملية " العولمة الطاقوية "، و سوف يعتبر المورد الطاقوي المفضل خلال القرن الواحد و العشرين. فمع تعدد وتطور التقنيات في هذا المجال و خاصة تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل[11] يتعدى هذا المصدر مراحله الكلاسيكية للبحث و الإنتاج إلى تصدر المواقع الاقتصادية الأولى من خلال الدخول المباشر إلى ساحة التجارة الدولية لا سيما على شكله السائل، و في مختلف الاستعمالات. و يتوقع معظم الخبراء ارتفاعاً معتبراً للطلب على الغاز الطبيعي المسال (GNL) مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة. بحيث نلاحظ المستوى المرتفع المسجل للصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المميع (المسال) و الذي بلغ سنة 2002 أكثر من 150 مليار متر مكعب [12]، استورد اليابان لوحده 71,9 مليار م$^3$ متبوعاً بكوريا الجنوبية بحجم 23 مليار م$^3$ ، فرنسا 14 مليار م$^3$ و أسبانيا 12 م. م$^3$.

فالصناعة الغازية تمر حالياً بمرحلة تحولات هامة، بحيث أصبح فرع الغاز الطبيعي المسال، و الذي كان أصلاً عبارة عن مجرد توريدات الغاز عبر الأنابيب، يمثل تدريجياً وسيلة أساسية في تنظيم الأسواق الإقليمية و وسيلة تحكيم بين هذه الأسواق. و من هنا تظهر الوضعية الحالية في التمييز بين أقلمة

وعولمة أسواق الغاز الطبيعي بالرغم من ضعف تجارته الإقليمية (6 %) (-inter régional) قياساً لتجارته داخل الإقليم ( 94 % ) (intra-régional) .

غير أن الأسواق ذات التعامل الآجل التي تواكب التوسع الملحوظ للغاز الطبيعي المسال تشكو عادة من قلة رأس المال (سيولة)، في الوقت الذي يتطلب وجود للغاز الطبيعي المسال استثمارات ضخمة و فترات أطول للإهتلاك لا يمكن تغطيتها سوى في العقود الطويلة الأجل. و عليه فإن المرور نحو منطق التجارة قصيرة الأجل يبقى مرهوناً باحتمال خطرين أساسين هما:

- خطر قلة الاستثمارات في الهياكل القاعدية التي تمثل أحد العوامل الأساسية في تأمين التموين،
- خطر ارتفاع الأسعار التي يمكن أن تنعكس على المستهلك النهائي.

و على مستوى التطورات الإقليمية للتجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال يمكننا ملاحظة ما يلي [12]:

- تسجيل منطقة آسيا لطاقات كبيرة لنمو السوق الغازية، بحيث من المنتظر أن يرتفع استهلاكها ثلاث أضعاف ما بين سنتي 2001 ( 198 مليار م$^3$ ) و 2025 ( 623 مليار م$^3$) مسجلة بذلك معدل نمو 4,5% سنوياً. وسيساهم الغاز الطبيعي المسال بشكل قوي في الطلب الطاقوي للمنطقة. فاليابان وكوريا الجنوبية يستهلكان لوحدهما أكثر من 70 % من 'GNL' التجاري العالمي. و مع تدعيم الطلب الطاقوي للصين و الهند، سوف تعرف المنطقة طلباً كبيراً على الغاز.

- في أوروبا و حسب تقديرات اللجنة الأوروبية، فإن حصة الغاز الطبيعي في إطار الطلب الطاقوي لأوروبا سيبلغ 27 % إلى آفاق 2020 مقابل 20% سنة 2000. كما يُقدَر أن يتضاعف استهلاك الغاز الطبيعي في هذه المنطقة من 425 مليار م$^3$ سنة 2001 إلى 736 مليار م$^3$ إلى آفاق 2025، و سيصل معدل تبعية السوق الأوروبية مقابل الواردات نسبة 80 % لنفس الآفاق.

- و حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (AIE) فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعرف طلباً مرتفعاً على الغاز الطبيعي يصل إلى 766 مليار م$^3$ سنة 2010 ثم 910 مليار م$^3$ سنة 2020. مع الإشارة إلى أن الارتفاع النسبي المسجل خلال السنوات الأخيرة لسعر الغاز الطبيعي في الأسواق الأمريكية يرجع سببه للنقص الملاحظ على مستوى تجهيزات استقبال 'GNL'.الأمر الذي أدى سنة 2003 إلى التفكير في وضع حيز الوجود لتسعة (09) مجمعات جديدة لآفاق 2025 لمعالجة 'GNL' و إعادته إلى غاز ( Terminaux de regazeification)، و إلى غاية هذا التاريخ على الولايات المتحدة أن تستورد عشرين ضعف من 'GNL' ما كانت تستورده سنة 2003 .

و في خضم الإطار الشامل و العالمي للغاز الطبيعي المسال، فإن الجزائر مدعوة للقيام بدور مركزي لسببين:

- **الأول** متعلق بوضعيتها الجغرافية التي تؤهلها إلى أن تكون قطباً متميزاً لتطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال. فبفضل عقود الشراكة المبرمة مؤخراً مع شركة BP (Isle of Graine) تستطيع الجزائر أن تعود إلى السوق البريطانية و تدعم مكانتها في الحوض الأطلنطي. كما أنها، و من خلال مشاركتها في المنبع الغازي لـِ " Camisea" بالبيرو ، تستطيع أن تحقق عملية تصدير 'GNL' نحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة . مع الإشارة أن شركة 'سوناطراك ' قد أبرمت اتفاقاً لبيع 'GNL' مع شركة "Statoil" في حدود 01 مليار م$^3$ في السنة مما يسمح بتقوية حضورها على مستوى السوق الغازية الأمريكية.

**الثاني** هو أن الجزائر حاليا في مرحلة تكامل إقليمي للطاقة بفضل المشاريع الغازية الجديدة كخطوط الأنابيب (Galsi et Medgaz)، و كذا غاز- كهرباء اتجاه أوروبا ...

و من أجل تلبية الطلب العالمي المتنامي للغاز الطبيعي، وضعت شركة 'سوناطراك ' برنامجاً متكاملاً يهدف إلى تصدير أكثر من 85 مليار م$^3$ من الغاز إلى آفاق 2010 من خلال تطوير حقول جنوب الجزائر لإنتاج الكميات الإضافية الواجب لمتطلبات هذه الأهداف الإستراتيجية. و كذا تجهيزات التمييع بمنطقة أرزيو (مشروع قاسي الطويل Gassi touil) ، و توسيع خطوط الأنابيب الحالية ( Duran Farrel et Enrico Mattei)، بالإضافة إلى المشاريع السابقة الذكر ...

و مهما كانت المسارات التي تسلكها الجزائر لوضع هياكلها الغازية (من خلال البحث و التنقيب، الاستغلال، التمييع و التحويل في المصب)، ومهما كانت التكاليف والآجال، فإنه من الواضح جداً أن المستقبل الغازي لها سوف يمر في ظروف أقل ما يقال عنها أنها حسنة ...

**الخاتـــمة:**

الجدير بالذكر أن تنمية الصناعة الغازية – التي تعتبر صناعة رأسمالية عالية – ترتكز أساساً على العقود الطويلة المدى سواء في مجال الاستثمار أومجال التموين، بالتأثير على مختلف المتعاملين: الدول المصدرة، الشركات، المؤسسات المالية، الدول المستوردة. وبفضل هذا المبدأ الناتج عن روح التعاون بين مختلف هذه الأطراف في الصناعة الغازية تنشأ تنمية وتطور التجارة العالمية للغاز وتأمين تموين المستهلكين. و لذلك يكون في الاعتقاد أن تغيير الإطار القانوني الذي ينظم السوق الغازية يجب أن يكون بشكل تفاهمي و تدريجي بين مختلف المتعاملين، ليسمح لهم بعد ذلك بالتكيف مع الوضعيات و الحالات الجديدة المقررة مع تحديد السبل و الوسائل اللازمة للحفاظ على مصالح الجميع.

و عليه فإن الحوار و التشاور – في رأينا – من الوسائل الكفيلة الواجب اتخاذها للوصول إلى هذا الهدف. و من بين الوسائل الهامة التي تضبط هذا

التعاون و الحوار، هو الإبقاء على العقود الطويلة المدى ( take or pay )، وهذا ما كان موضوع حوار المنتدى الثاني للدول المصدرة للغاز المنعقد بالجزائر في سبتمبر 2002 الذي جمع إلى جانب الجزائر وأبرز الدول المنتجة و المصدرة للغاز، ممثلين عن الاتحاد الأوروبي و مسؤولين عن هيئات مصرفية و بنوك أعمال و شركات التأمين العالمية، و ذلك لطرح المخاوف التي تنتاب الدول المنتجة بعد الشروع في تطبيق التعليمة الأوروبية للغاز الصادرة عام 1998 لتحرير السوق، و محاولة منهم في الحفاظ على العقود الطويلة المدى التي من شأنها تأمين التموين و التسيير الحسن لأسواق الغاز الطبيعي، و تقسيم بالتساوي للمخاطر و المصالح المشتركة.

و ما يبعث عن الارتياح هو القبول المبدئي مؤخراً للجنة الأوروبية للدور الذي يمكن أن تلعبه العقود طويلة الأجل في تنمية الأسواق الغازية الأوروبية من خلال الاقتراح الأخير للبرلمان الأوروبي و اللجنة الخاصة بالأمن الطاقوي على الاعتراف الضمني لأهمية هذا النوع من العقود في ضمان تموين مستمر لأوروبا.

و بمكانتها التي تحتلها على المستوى الدولي باعتبارها الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي و الثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال، تعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة. فهي تغطي نسبة 12-15 % من الطلب الإجمالي الأوروبي[10]، و تعد من بين الأربع موردين الأساسيين لأوروبا للغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج و هولندا. كما يعتبر وجود الهياكل القاعدية البترولية و الغازية الهامة بالقرب من أوروبا بمثابة العامل الأساسي للعلاقات القوية و المتينة التي تخوضها الجزائر مع أوروبا في ميدان تصدير الغاز إليها ...

## الهــوامش

1- خيرات البيضاوي – اقتصاد الصناعات البتروكيماوية – معهد الإنماء العربي –لبنان – 1982 .
2- يسرى محمد أبو العلا – مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقات على التشريع الجزائري – دار النهضة العربية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 1996 .
3 – د. محمد دبس – الصناعة البتروكيماوية في الوطن العربي – معهد الإنماء العربي – لبنان 1981 .
4- حمدي البنبي – البترول بين النظري و التطبيق – دار المعارف – القاهرة – ج.م.ع. 1997 .

5 - Revue : « L'économie » n° 15 –juin 1994 – édition (aaps).
6 - Colloque international – Mondialisation et sécurité – Commission de la défense nationale du conseil de la nation- Alger les 4,5 et 6 mai 2002.
7 - Belaid Abdesselam – Le gaz algérien, stratégies et enjeux – édition Bouchene- Alger 1989.
8 - Le pétrole et le gaz toujours moteur de l'activité économique – n° 2975 de marchés tropicaux et méditerranéens – 15/11/2002.
9 - Sonatrach rapporte et remplit ses objectifs, pourquoi la privatiser – n° 2975 de marchés tropicaux et méditerranéens – 15/11/2002.
10 - Sommet interministériel sur le gazoduc –Algérie – Italie via la Sardaigne – prévisions citées par l'AIE dans (world energy out look, 2002 ).

11- محمد علي حلاوة – مجلة أخبار النفط و الصناعة - العدد 343 – أبريل 1999 .

12 – Conférence sur le gaz naturel liquéfié (gnl 14) – Doha – 21-24 mars 2004.